

نحو ديون متوافقة مع الاهداف الإنمائية للألفية

برنارد ج. غونت

مركز بحوث التنمية بينجلادش

على السياسة بذلك المؤشر الجديد، إن التركيبة التفصيلية لهذا المؤشر و الخطوات التالية التي يجب إتخاذها بحاجة إلى مزيد من المناقشة، فالنظام الجديد يتمتع بمزايا واضحة.

و لكن تجدر الإشارة إلى أن مفهوم القدرة على تحمل الديون المتوافق مع الاهداف الإنمائية للألفية يعاني من بعض القيود . فهو لن يزيل عبء الديون عن البلدان الفقيرة الغير مؤهلة للاستفادة من المبادرة المتعددة الأطراف أو من مبادرة تخفيف عبء الديون عن الدول الفقيرة. كما أن فائدته قليلة بالنسبة للبلدان التي لا تحرز تقدماً نحو تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية . فتقديم الديون لهذه البلدان لا يقدم أي حل، نظراً لأن تمويل الديون المتزايدة سيؤدي إلى تراكم الديون و أعبائها . و لا يمكن التوصية بإعتماد هذا النظام كآلية لتحديد الدول التي تستحق الحصول على المساعدات. فنظام توزيع المساعدات مختلف عن نظام تقديم الديون.

ومع أخذ النقاط المذكورة أعلاه في الحسبان، يمكن القول أن نظام الديون المتوافق مع الاهداف الإنمائية له أربعة آثار . أولاً، وجود إطار له مؤشر تقدم في تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية قد يزيد القيمة الاسمية للمساعدات الإجمالية المقدمة من الدول المانحة. هذا لأن التكلفة الحقيقية على الجهات المانحة لزيادة المساعدات عن طريق القروض أقل من تكلفة تقديم نفس المبلغ الاسمي للمساعدات في شكل منح. فالآثار الرئيسي لهذه السياسة بالنسبة للمانحين هو إمكانية الإقراض بشروط ميسرة خارج الحدود الحالية للقروض.

ثانياً، سيسمح النظام الجديد المقترح للدول التي تحرز تقدماً نحو تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية، بزيادة تمويلها من خلال القروض الميسرة، كم سيسمح لها أيضاً بتجنب البدائل المكلفة و الغير ميسرة من مصادر محلية و أجنبية. ثانياً، سترتبط القدرة على تحمل الديون بشكل مباشر بتمويل الاهداف الإنمائية للألفية، وليس بالسياسات والمؤسسات الجيدة فقط . وأخيراً ، يتم قياس تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية بشكل موضوعي أكثر من النظام المسند إلى السياسة و الذي قدمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. و الخلاصة، إن اعتماد مفهوم القدرة على تحمل الديون المتوافق الاهداف الإنمائية للألفية هو حل في مصلحة الجميع.

مراجع

Gunter, Bernhard G., Jesmin Rahman and Haiyan Shi (2009). 'Linking Social Development with the Capacity to Carry Debt: Towards an MDG-Consistent Debt Sustainability Concept,' Development Policy Review 27 (3), pp. 269-286.
UN (2005). In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights for All. Report of the Secretary-General. New York, United Nations.
Available at: <www.un.org/largerfreedom/>

تبقى تعهدات كثيرة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية مجرد حبر على ورق، و قد تؤدي الأزمة الاقتصادية الراهنة إلى المزيد من القيود على هذه التدفقات المالية. و لكن هل يمكن تبرير التمويل المتزايد لديون الدول التي تسجل تقدماً نحو تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية؟

في ربيع العام 2005 ، نفذ صندوق النقد الدولي و البنك الدولي نظاماً جديداً لتمكين الدول منخفضة الدخل من تحمل الديون و أعبائها، يسعى هذا النظام إلى مواجهة تحدي القدرة على تحمل الديون و أعبائها . ووفقاً لهذا النظام الجديد، لا يفترض بالبلدان المؤهلة في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف الديون أن تراكم ديوناً جديدة ، وحتى لو كانت مستويات ديونها أقل من المستويات المحددة في هذا النظام .

تشعر هذه البلدان المنخفضة بالقلق من أن يحصرها هذا النظام الجديد داخل سيناريو " ديون منخفضة - نمو منخفض" . لهذا السبب اقترح الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره (الأمم المتحدة ، 2005 : 18) بإعادة تعريف القدرة على تحمل الديون و أعبائها لتصبح: "مستوى الديون الذي يسمح للبلد بتحقيق الاهداف الإنمائية للألفية والوصول إلى عام 2015 دون زيادة في نسب الديون". عقب إقتراح الأمين العام، طلبت الأمم المتحدة اقتراحات لتصور جديد لمفهوم القدرة على تحمل الديون المتوافقة مع تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية .

يعتبر شطب الديون الذي يليه تقديم المنح لتمويل النفقات المطلوبة للاهداف الإنمائية للألفية، من أول الحلول و أفضلها. و لكن هناك قيود سياسية كبيرة في البلدان المانحة على زيادة التمويل بالمنح اللازمة بينما تزال معظم المساعدات الموعودة (بما في ذلك الوعود التي قطعت في قمة مجموعة ال 20 في يناير كانون الثاني 2009) على شكل قروض. في حين أنه لا يمكن زيادة تمويل الديون في استراتيجيات التنمية من دون زيادة المديونية ، فمن المنطقي تقديم المزيد من القروض للبلدان التي يمكن أن تتحمل المزيد من الديون .

قدّم كلّ من غونتر، و رحمن و شي (2009) مؤخرًا أدلة تجريبية على وجود علاقة قوية بين تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية و وجود قدرة أكبر على تحمل الديون . و استخدمت الدراسة نفس أسلوب الانحدارات الاحتمالية الذي استخدم لتبرير البرنامج المقدم من جانب مؤسسات بريتون وودز . و قد كانت نتيجة الدراسة أن القدرة على تحمل الديون مرتبطة بالتقدم المحقق في مجال التنمية الاجتماعية . و حتى بعد التحكم الإحصائي بأثر السياسات الجيدة والمؤسسات، بقيت العلاقة بين القدرة على تحمل الديون و التنمية الاجتماعية علاقة طردية و ذات دلالة إحصائية هامة.

وهذا يسمح بتبني نظام جديد للديون متوافق مع الاهداف الإنمائية للألفية، و الذي إما أن يضيف مؤشراً جديداً لقياس مدى التقدم نحو الاهداف الإنمائية للألفية للمؤشرات الموجودة حالياً في النظام الحالي أو يستبدل المؤشر الحالي المعتمد

بريد إلكتروني: ipc@ipc-undp.org الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org

ت : +55 61 2105 5000

الأراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكاتب
وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي أو حكومة البرازيل.

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي.
Esplanada dos Ministérios, Bloco O, 7º andar
70052-900 Brasilia, DF - Brazil